مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التنمية المستدامة في العراق: أهمية تحقيق الهدف السادس عشر بعد عام 2015
اسم الكاتب: م.م. أحمد عبدالجبار حميد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7459
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنمية المستدامة في العراق: أهمية تحقيق الهدف السادس عشر بعد عام 2015

Sustainable Development in Iraq: The importance of achieving the sixteenth goal after 2015

م.م أحمد عبد الجبار حميد

قسم السياسات العامة \ مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية

Ahmed Abud Al-Jabbar Hamid, Assistant Teacher.

موبايل: 07715650833 ahmed.a@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام 2024/2/22 تاريخ القبول2024/4/2 تاريخ النشر 2024/10/30

الملخص

يعمل العراق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعد تحقيق الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية هو بداية لتحقيق الأهداف الأخرى، والذي يواجه عدة تحديات منها الهشاشة المجتمعية والإرهاب وانتشار الجريمة المنظمة والفساد وفقدان الثقة بالنظام السياسي وضعف الأداء المؤسسي ومقومات الحكم الرشيد والعنف الأسري وتقييد حرية الرأي والتعبير والتمييز وخطاب الكراهية وتحديات السلطة القضائية. ولمواجهة ذلك تم طرح عدة ممكنات منها: تحقيق الاندماج المجتمعي والعدالة الإجتماعية وتحقيق مستلزمات التعايش السلمي وتثبيت ركائز بناء السلام وتطبيق اليات العدالة الانتقالية، واعادة تأهيل المنظومة الأمنية والعسكرية وتحقيق تنمية اقتصادية وتفكيك منظومة الفساد وخضوع المؤسسات الرسمية للمساءلة والرقابة ومكافحة خطاب الكراهية والحد من العنف الأسري ومكافحة الجريمة المنظمة وتقوية أستقلال السلطة القضائية. وبالمجمل قد تساهم تلك الممكنات في مواجهة التحديات اذا توافرت ارادة سياسية جادة وخطط عقلانية مرسومة وفقا لبيانات رصينة وتمويل مناسب وتقويم مستمر لتصحيح الثغرات اثناء التنفيذ، وبالتالي يتم القضاء على الفقر

والجوع وتوفير الخدمات الاساسية وتعليم جيد وعمل لائق..الخ. والعكس صحيح إذ يكون تأثيرها محدوداً وبالتالي انتشار الفقر والجوع وتدهور الخدمات، والتعليم، وارتفاع البطالة..الخ.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المستدامة، السلام، العدل، المؤسسات.

Abstract

Iraq is working to achieve the Sustainable Development Goals, and achieving the sixteenth goal related to peace, justice and strong institutions is the beginning to achieve other goals, which faces several challenges, including societal fragility, terrorism, the spread of organized crime, corruption, loss of confidence in the political system, poor institutional performance, the components of good governance, domestic violence, restriction of freedom of opinion and expression, discrimination, hate speech and challenges to the judiciary. To counter this, several possibilities were put forward, including: achieving community integration, social justice, achieving the requirements of peaceful coexistence, stabilizing the pillars of peace-building, applying transitional justice mechanisms, rehabilitating the security and military system, achieving economic development, dismantling the corruption system, holding official institutions accountable and monitored, combating hate speech, reducing domestic violence, combating organized crime and strengthening the independence of the judiciary. In general, these capabilities may contribute to

meeting the challenges if there is serious political will, rational plans drawn according to solid data, appropriate funding and continuous evaluation to correct gaps during implementation, thus eradicating poverty and hunger, providing basic services, quality education and decent work..Etc. The opposite is true, as their impact may be limited, hence the spread of poverty and hunger, the deterioration of services and education, and high unemployment ..Etc.

Development, Sustainable, Peace, Justice, Institutions.

المقدمة: تعد أهداف التنمية المستدامة ذات طبيعة عالمية، تراعي الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، ونتيجة لقصور أهداف الألفية في تحقيق غاياتها، ظهرت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بعد إجتماع قادة العالم في (25\أيلول\2015)، وأقرت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويعد العراق أحدى الدول الملتزمة بتحقيق تلك الأهداف وتقديم تقارير طوعية عن حالة الأهداف، ونتيجة لما يعانيه العراق من أزمات ومشكلات واثرها على مفاصل المجتمع العراقي، ينبغي تركيز الجهود نحو تحقيق الهدف السادس عشر والمتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، والذي يوفر الظروف الملائمة لتحقيق الأهداف المتبقية.

اشكالية البحث: يسعى العراق الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، ولكن الواقع يشير الى البطيء في تحقيق متطلبات تلك الأهداف، والذي يجعل العراق بعيدا عن مسارات جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة. فما هي تحديات التنمية المستدامة في العراق؟ وماهي التحديات التي تواجه تحقيق الهدف السادس عشر بشكل خاص؟ وماهي ممكنات تحقيق الهدف السادس عشر وتأثيرها في تحقيق بقية الأهداف؟

فرضية البحث: يعد تحقيق الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات الفعالة، الركيزة الأساسية لتوفير البيئة المناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي يواجه عدة تحديات تتطلب معالجات لتحقيق غاياته المنشودة، والذي ينعكس بشكل ايجابي على تحقيق بقية الأهداف.

أهمية البحث: تنبع أهمية العنوان من أهمية التنمية المستدامة كموضوع حيوي، وسعي الدول الحثيث لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام والهدف السادس عشر بشكل خاص لما له من ترابط محوري بين جميع الأهداف الأخرى، وبالتالي تم اختيار العراق كدراسة حالة، لكون اهتمامات الباحث معنية أولاً بالعراق، والرغبة في متابعة مدى التقدم المحرز أو التراجع في تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية.

هدف البحث: يسعى البحث الحالي الى توضيح ماهية التنمية المستدامة بشكل عام ومختصر، ومن ثم توضيح ووصف تحديات التنمية المستدامة في العراق بشكل عام، وبعد ذلك توضيح التحديات التي واجهت تحقيق الهدف السادس عشر، وما تم طرحه من ممكنات لتجاوز تلك التحديات وبالتالي تحقيق الهدف يصب في مصلحة تحقيق الأهداف السبعة عشر المتبقية والعكس صحيح.

منهجية البحث: أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي مع المقاربة التاريخية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى أربعة محاور، تناول المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة. وفيما تناول المحور الثاني: تحديات التنمية المستدامة في العراق بشكل عام. وفيما تناول المحور الثالث: تحديات تحقيق الهدف السادس عشر. وفيما تناول المحور الرابع: ممكنات تحقيق الهدف السادس عشر وتأثيرها على تحقيق بقية الأهداف. وختم البحث بخاتمة واستنتاجات وقائمة مصادر.

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة: المفهوم والمكونات والاهداف

تعددت تعاريف التنمية المستدامة نتيجة لتطور الفكر التنموي، ومن أكثر التعاريف شيوعا ذلك الذي أصدرته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في عام 1987

والذي عرف التنمية المستدامة بأنها (تنمية تستجيب لحاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم).[1] ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة بأنها (هي عملية توسيع الخيارات والامكانات أمام الناس الذين يمتلكون متسع من الفرص لاستخدامها، أي أن يمتلك الناس القدرة على التأثير في كل مجالات حياتهم، فهي للناس لأنها تحسن حياتهم، وهي من الناس اذ يشاركون بفعالية في كل مجالات حياتهم).[2] والخيارات قابلة للتغيير والتجديد بمرور الوقت، وهي الاستحقاقات الأساسية التي تركز على أن يحيا الأنسان حياة طويلة صحية خالية من العلل، والحصول على المعرفة، والحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق، والتمتع بالحريات السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية.[3] وتتكون التنمية البشرية المستدامة من أربعة مكونات أساسية وهي:[4]

1- الانصاف: أي التكافؤ في الفرص التعليمية والسياسية، وإلغاء المعوقات القانونية، والإجتماعية.

2-الانتاجية: زيادة الانتاجية والنمو من خلال الاستثمار في التعليم والصحة، والتوزيع العادل للدخل والأصول الانتاجية الأخرى وخلق فرص عمل بشكل مستمر، وتأمين الخدمات الإجتماعية، وشبكات الامان الإجتماعي.

3-الاستدامة: أي استمرارية التنمية للسياسات الإقتصادية، والغجتماعية، والبيئية، عبر عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً اقتصادية، وعقلانية الاستثمار للموارد الطبيعية، وتحقيق العدالة، والانصاف في العلاقات المالية.

4- التمكين: أي أن يشارك الناس مشاركة مؤثرة وكاملة في القرارات والعمليات التي تؤثر في حياتهم، والحرية في ممارسة خياراتهم في ظل أسواق سليمة، والتأثير الحاسم في رسم الأطر السياسية.

وتهدف التنمية المستدامة الى تحسين المستوى المعيشي للأفراد عبر العناية بصحتهم وحماية البيئة المحيطة بهم والاستخدام الأمثل للموارد، والذي يسهم في

تحسين التنافسية الاقتصادية للبلد في الأجل الطويل، ولتحقيق هذه الأهداف تجند الدول كافة العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية.[5]

وفي (25\أيلول\2015)، أقرت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (تحويل عالمنا) والتي تضمنت 17 هدف موزعة الى 169 غاية، وهي مكملة لأهداف الانمائية للألفية، وبقصد اعمال حقوق الانسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة، وهي أهداف غير قابلة للتقسيم تحقق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الإقتصادي، والإجتماعي، والبيئي.[6] وتتضمن هذه الأهداف سبعة عشر هدفاً وهي: (1-القضاء على الفقر،2- القضاء التام على الجوع، 3-الصحة الجيدة والرفاه، 4-التعليم الجيد، 5-المساواة بين الجنسين، 6-المياه النظيفة والنظافة الصحية، 7-طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، 8-العمل اللائق ونمو الإقتصاد، 9-الصناعة والأبتكار والهياكل الأساسية، 10-الحد من أوجه عدم المساواة، 11-مدن ومجتمعات محلية مستدامة، 12-الأستهلاك والانتاج المسؤولان، 13-العمل المناخي، 14-الحياة تحت الماء، 15-الحياة في البر، 16-السلام والعدل والمؤسسات القوية، 17-عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).[7]

المحور الثاني: واقع وتحديات التنمية المستدامة في العراق

أدت الظروف التي أجتاحت العراق بعد عام 2003، وما تلاها من أحداث وأزمات عديدة الى تأثير مباشر على مؤشرات التنمية في العراق، من خلال تعطيل الإقتصاد والزراعة وتدمير خدمات البنى التحتية في المجالات التعليمية والصحية والثقافية والإقتصادية والبيئية.[8] ونتيجة لعدم استقرار الوضع الأمني والسياسي في البلد وما تمخض عنه من أزمات كالنزوح القسري والتهجير وتداعياتها الاجتماعية وآثار أزمة الحرب على تنظيم داعش وإنخفاض أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي وسوق العمل والدخل وضعف التخصيصات المالية للوزارات وتأثيره على تنفيذ البرامج والمشاريع الاستثمارية، والذي أدى الى تردي الخدمات والبنى التحتية في المناطق التي تعرضت للأعمال الإرهابية واهمال المناطق الريفية وتدني الانتاجية

وزيادة ظروف العمل غير اللائق وتمركز فرص العمل في المناطق الحضرية، ومما زاد من معدلات الهجرة من الريف الى المدينة وتفشي القطاع غير المنظم، والذي أنعكس على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.[9] ويواجه العراق تحديات عدة نحو تحقيق التنمية المستدامة منها:

1- تحدي الأحصاء السكاني: غياب الإحصاء السكاني وما يتمخض عنه من معلومات وبيانات مهمة وأساسية لأي سياسة عامة تتعلق بالعملية التنموية، وخاصة مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.[10]

2- تحدي نقص الأدلة والبيانات: تميزت عملية صنع القرار ورسم السياسة العامة بعشوائية مصادر الاشارة لصانع القرار العراقي للوصول للأدلة والمعلومات لحل المشاكل السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية لعدة أسباب منها: مصادر اشارة صانع القرار في العراق تتسم بعدم الكفاءة، والافتقار إلى التنسيق بين صانع القرار العراقي وبين مراكز البحوث الاكاديمية والمتخصصة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وسيادة السمة الارتجالية في تخطيط، وتنفيذ، وتقويم السياسة العامة العراقية.[11]

3- التدهور الأمني: كان له تأثير مباشر على القطاعات الإقتصادية وعملية الأستثمار الأجنبي، والعلاقة الطردية بين الحالة الأمنية والبطالة وأثرها على التنمية المستدامة في العراق.

4- مشكلة الفساد: والذي يعمل على تدهور الإطار المؤسسي والسياسات الإقتصادية والذي يؤدي الى انخفاض معدلات النمو وتدهور جودة البنية التحتية وأثرها على مستلزمات المعيشة للأفراد، وفضلاً عن الآثار الإجتماعية المتجسدة بأنتشار البطالة والفقر.

5- مشاكل خدمات الصحة والتعليم: من خلال المتابعة يمكن ملاحظة مستوى الخدمات الصحية المتردية، وضعف الموازنة بين مخرجات التعليم وحاجة السوق، كنسبة المتعلمين في المجتمع وخريجي البكالوريوس وحملة الشهادات العليا.

6- اقتصاد ريعي وأزمة الديون الخارجية: والذي يجعل البلد عرضتا لتقلبات أسعار النفط، وتقيد الديون الخارجية الإقتصاد العراقي، وتجعله بحاجة الى الأقتراض من المؤسسات الدولية والدول، والذي يجعل العراق مقيد بالألتزامات والشروط الدولية، والتدخل في الشؤون الإقتصادية الداخلية للعراق.

7- غياب الرؤية الإستراتيجية المعنية بالتنمية المستدامة والمشاكل التي تواجهها.[12]

8- ضعف تفعيل بعض التشريعات والقوانين المتعلقة بأجندة أهداف التنمية المستدامة.

9- التجاوز على القانون والنزاعات العشائرية وانتشار تعاطي المخدرات والتي تشكل تحدياً لتنفيذ سياسات تنموية ناجحة.[13]

10- التضخم السكاني: بلغ عدد السكان في العراق لعام 2022 (42.248.8839) مليون\نسمة، اذ بلغ عدد سكان الحضر (29.518.570) مليون\نسمة، وفيما بلغ عدد سكان الريف (12.730.313) مليون\نسمة، فزيادة معدلات الهجرة من الريف الى المدينة، وانتشار ظاهرة السكن العشوائي بدون وجود خدمات أساسية. [14] ويمكن ملاحظة مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق بالنظر الى الجدول أدناه:

جدول رقم (1) مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق للمدة (2017-2023)

السنة	ترتيب العراق عالميا	الدرجة من (100)
2017	118 من 157	56.6
الأهداف	النسبة	حالة الانجاز
القضاء على الفقر\ نسبة الفقر عند (1.90) دولار في اليوم	0.7	لا تزال هناك تحديات
القضاء على الجوع \ نسبة انتشار سوء التغذية	22.8	تحديات كبرى
الصحة الجيدة والرفاهية\ نسبة تغطية خدمات الصحة الأساسية	70.2	لا تزال هناك تحديات
التعليم الجيد\ معدل معرفة القراءة والكتابة للفئة العمرية(15-24) سنة	81.5	تحديات كبرى
المساواة بين الجنسين\ نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان	26.5	لا تزال هناك تحديات

كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي\ نسبة الوصول الى مصادر المياه المحسنة	86.6	لا تزال هناك تحديات
تعزيز النمو الاقتصادي\ نمو الناتج المحلي الاجمالي المعدل معدل البطالة من اجمالي القوى العاملة	-0.5 16	لا تزال هناك تحديات تحديات كبرى
جعل المدن والمستوطنات البشرية امنة وقادرة على الصمود\ المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات الدقيقة (PM2.5) في المناطق الحضرية	45.2	تحديات كبرى
كفالة وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة\ النفايات الصلبة (كجم/سنة/فرد)	----	لا توجد بيانات
اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ\ نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة	4.9	تحديات كبرى
السلام والعدل والمؤسسات\ جرائم القتل لكل (100.000) شخص عدد نزلاء السجون لكل (100.000) شخص مؤشر مدركات الفساد (0-100) مؤشر حرية الصحافة (0-100)	9.4 123 17 45	تحديات كبرى لا تزال هناك تحديات تحديات كبرى لا تزال هناك تحديات
2023	105 من 166	41.8
الأهداف	النسبة	حالة الانجاز
القضاء على الفقر\ نسبة الفقر عند (2.15) دولار في اليوم	----	لا توجد بيانات
القضاء على الجوع \ نسبة انتشار سوء التغذية	15.9	تحديات كبرى
الصحة الجيدة والرفاهية\ نسبة تغطية خدمات الصحة الأساسية	55	تحديات كبرى
التعليم الجيد\ معدل معرفة القراءة والكتابة للفئة العمرية (15-24) سنة	93.5	لا تزال هناك تحديات
المساواة بين الجنسين\ نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان	28.9	لا تزال هناك تحديات
كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي\ نسبة الوصول الى مصادر المياه المحسنة	98.4	تم تحقيق الهدف
تعزيز النمو الاقتصادي\ نمو الناتج المحلي الاجمالي المعدل معدل البطالة من اجمالي القوى العاملة	-6.4 15.7	تحديات كبرى تحديات كبرى

جعل المدن والمستوطنات البشرية امنة وقادرة على الصمود\ المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات الدقيقة (PM2.5) في المناطق الحضرية	61.9	تحديات كبرى
كفالة وجود أنماط استهلاك وانتاج مستدامة\ النفايات الصلبة (كجم/سنة/فرد)	1.0	لا تزال هناك تحديات
اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ\ نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة	4.3	تحديات كبرى
السلام والعدل والمؤسسات\ جرائم القتل لكل (100.000) شخص	7.9	تحديات كبرى
عدد نزلاء السجون لكل (100.000) شخص	----	لا توجد بيانات
مؤشر مدركات الفساد (0-100)	23	تحديات كبرى
مؤشر حرية الصحافة (0-100)	32	لا تزال هناك تحديات

Source: 1- Jeffrey Sachs & others, SDG Index and Dashboards Report, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, USA-NEW YORK, 2017, P:209.

2- Jeffrey Sachs & others, Sustainable Development Report, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, USA-NEW YORK, 2023,P:209.

من الجدول أعلاه نلحظ، برغم من تقدم ترتيب العراق عالميا ولكنه أخفق في نسبة الانجاز والتي بلغت (41.8)%، نتيجة لوجود عدة تحديات منها: تأثير النمو السكاني على القضاء على الفقر والبطالة والضغط على الموارد والخدمات العامة والسكن العشوائي، وطبيعة الاقتصاد الريعي وارتباطه بأسعار النفط وعجزه عن توليد فرص العمل، وعدم الأستقرار السياسي وتجنب عودة التنظيمات الارهابية للنشاط في البلد، وضعف الأداء المؤسسي ومقومات الحكم الرشيد، والفساد، والاضرار المادية الناتجة عن الحرب ضد التنظيمات الارهابية، وتأثير تغيرات المناخ وتذبذب سقوط الامطار وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبرغم من زيادة نسبة النساء في مجلس النواب، إلا ان نظرة المجتمع الى المرأة ما زالت ضيقة وقاصرة على رعاية

الأسرة وتربية الاطفال، وما تزال عدد جرائم القتل مرتفعة نتيجة الاخفاق في معالجة أسباب تلك الجرائم، وتراجع مؤشر حرية الصحافة والذي يؤثر سلباً على عملها في نقل الأخبار والاحداث الى المواطنين بحيادية.

المحور الثالث: تحديات تحقيق الهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات الفعالة)

يسعى الهدف السادس عشر الى إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهَمّش فيها أحد، وتستند الى احترام حقوق الانسان وسيادة القانون ومؤسسات شفافة وفعالة وخاضعة للمساءلة، والحد من كافة أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان وانهاء اساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر[15] لتحقيق الهدف، ويمكن تحديد أبرز تلك التحديات بالآتي:

1. الهشاشة المجتمعية ناتجة عن تهديدات اجتماعية، وأمنية، وإقتصادية تعمل على تهديد سلامة المجتمع وبقائه، فسوء الأوضاع الصحية والمعاشية وانعدام الضمان الصحي وضعف الضمان الاجتماعي، وضعف نتائج برامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي وارتفاع معدل البطالة وانخفاض فرص العمل وتخفيض الخدمات الاجتماعية العامة وتفاقم مستويات الحرمان، وارتفاع معدل العنف والطلاق ضد المرأة والذي يعكس ضعف الوعي المجتمعي بحقوقها، وضعف تطبيق نظام العدل أضر بالسلام، إذ أرتفعت المشاكل الاجتماعية منها الانتحار، وبروز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية مما زاد من التقاطعات العشائرية والنزاعات المسلحة، ولذلك أبرزت تلك الظروف مؤشرات معبرة عن هشاشة المجتمع منها:

أ- ضعف الولاء المجتمعي.

ب- وضعف الانتماء.

ت- وضعف الجماعية.

ث- وضعف التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية والأعراف والقيود التنظيمية.

ج- وضعف البناء الديمقراطي.

ح- وانتماء سلبي مبني على وعي زائف يسهم في بناء سلطة ولا يسهم في بناء دولة.[16]

2. تحديات أمنية وفكرية متمثلة بتنظيم داعش الارهابي، فمنذ التاسع من حزيران لعام 2014 تمكن التنظيم من السيطرة على الموصل ثم صلاح الدين ثم الانبار وبالتالي السيطرة على ثلث مساحة البلد، ومن اثار ذلك جرائم قتل لسكان المدن والجنود العراقيين، اذ وثقت مفوضية حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة الخسائر البشرية بحدود (20.252) شخص.[17] ولاحظت منظمة العفو الدولية منذ سيطرة التنظيم في عام 2014 كان هناك مليوني شخص مشردين نتيجة للضرر والتدمير لمنازلهم وعدم توافر فرص العمل وغياب البنى التحتية والخدمات العامة بما في ذلك الرعاية الصحية وأنعدام الامن.[18] وحدث هذا الأمر نتيجة لأنتشار التطرف الفكري في المجتمع بشكل تيار أو تنظيم أو مجموعة، وكان له دوراً سلبياً في زعزعة الأستقرار والأمن وتزييف الحقائق وتدهور القيم والمعايير المجتمعية وبروز ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي.[19]

3. انتشار الجريمة المنظمة بأشكالها كافة، اذ شهد العراق واحدة من أكبر الانتكاسات الانسانية عندما تعرضت مئات الفتيات الأيزيديات والمسيحيات لعمليات اتجار بالبشر من قبل تنظيم داعش، وفي عام 2016 بلغ عدد ضحايا الاتجار بالبشر (153) شخص وفقا لوزارة الداخلية العراقية.[20] وفضلاً عن انتشار ظاهرة بيع السلاح من دون رقابة ولا قيود، وكما هو الحال في جنوب العراق والذي أدى الى زعزعة الأستقرار والأمن داخل هذه المدن من دون خضوعها للقانون، وانتشار شبكات من القتل والسلب والخطف والتي أصبحت مصدر قلق كبير نظرا لما تمتلكه من ثروة ونفوذ وسهولة اختفائها من الوسط بسرعة، ومما يهيئ بيئة مناسبة للفساد وعرقلة التحول الديمقراطي وبناء السلام.[21] وفضلاً عن ذلك، انتشار تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية والتي أسهمت في اضعاف الرادع الاجتماعي والأخلاقي لأي فعل يقوم به الفرد في المجتمع، ولقد ساهمت الكثير من التهديدات في تنامي الجريمة والقتل العمد بسبب

غياب الرادع القانوني الصارم في تنفيذ العقوبات، فزيادة ضحايا القتل العمد يدل على وجود نسبة عالية من التعصب في ادارة المشاكل الاجتماعية وحسمها عبر الحلول الفردية والعشائرية وليس المؤسساتية، وانتشار الأسلحة النارية الخفيفة والصغيرة بين المواطنين قد ضاعفت من حالات القتل العمد.[22] ووفقاً لأحصاءات وزارة الداخلية لعام 2021 بلغ عدد ضحايا القتل العمد لكل(100.000) نسمة، بنحو (1311) ضحية.[23]

4. تحدي الفساد: تعد ظاهرة الفساد من أبرز تحديات تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية، إذ أصبحت كثقافة تارة وكبنية محمية تارة أخرى، لغرض التغطية على ممارسات وتمويل قوى وكيانات سياسية واجتماعية، والأكثر خطورة هو انتشار الفساد بين أفراد المجتمع لتمارس بصور عدة مثل: المحسوبية والرشوة، والذي يعرقل القطاعات الصناعية والزراعية والأستثمار وعقود التسليح للقوات المسلحة وتوافر المستلزمات اللوجستية للأجهزة الأمنية وحتى اطعام المنتسبين لها.[24] ووفقاً لمؤشر مدرك الفساد عن منظمة الشفافية العالمية كان العراق على قائمة الدول الأشد فساداً، ففي عام 2016 بلغ ترتيب العراق (166) من أصل (176) دولة، وفي عام 2022 بلغ ترتيب العراق (157) من أصل (180) دولة.[25]

5. غياب الثقة بين الدولة والمجتمع، وتظهر كنتيجة لعدم الالتزام بالوعود الانتخابية للقوى السياسية المتصدرة للساحة السياسية لبرامجها الانتخابية، والتي من المؤمل أن توفر مستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع وخدمات أساسية ضمن مستلزمات التعافي وهي: الأمن والصحة والطرق والتعليم والاسكان، وان عدم تحقيق المطالب المشروعة قد تجعل المواطن في ازمة ثقة واقعية بينه وبين مؤسسات النظام السياسي، والتي تقوض أحد ركائز سيادة القانون.[26]

6. ضعف الأداء المؤسسي ومقومات الحكم الرشيد، في ظل تعثر المسار التنموي شهد الشارع العراقي احتجاجات شعبية بدأت منذ (تشرين الأول/2019) تمحورت حول نقص الخدمات وفرص العمل، ثم أتسع سقف المطالب باتجاه المطالبة

بالإصلاح السياسي، والنظام الانتخابي، وكانت نابعة من عدم استقرار سياسي والضغوطات المالية والتي لامست نسب انجاز أهداف التنمية المستدامة (2015-2030) كالحد من الفقر، وتقديم خدمات الصحة، والتعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والحد من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وأسهمت في تراجع نسب الانجاز.[27]

7. العنف الأسري، فقد شهد العراق أتساعا في العنف الأسري للنساء والفتيات والاطفال وما يرافقه من عقوبات جسدية ونفسية، إذ أعلنت وزارة الداخلية في (15/أيلول2023) عن نسب حالات العنف المجتمعي، اذ بلغت نسبة اعتداء الزوج على الزوجة بنحو (57%)، وفيما بلغت نسبة اعتداء الزوجة على الزوج (17%)، وفضلا عن ذلك بلغت نسبة اعتداء الأبوين على الأطفال بنحو (6%)، وفيما بلغت نسبة الاعتداء على كبار السن بنحو (2%).[28]

8. تحديات متعلقة بحرية الرأي والتعبير، برغم من التزام الحكومة العراقية بضمان وتهيئة بيئة مؤاتيه لأنشطة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان والمجتمع المدني، إلا ان التنفيذ ضعيفا وفي بعض الأحيان يتم وضع عقبات تؤدي الى قيود تقوض التمتع الكامل بحرية تكوين الجمعيات، ففي عام 2018 تم توثيق العديد من حالات قتل للنشطاء، إذ بلغ ترتيب العراق (160) في المؤشر العالمي لحرية الصحافة لعام 2018، والذي يضعه في خانة أخطر البلدان على الصحفيين، والثغرات المتعلقة في مشروع قانون الجرائم الالكترونية لعام 2019، إذ يشكل خطراً على الحق في حرية التعبير بفرضه عقوبة سنتين حبسا كحد أقصى عن تهمة التشهير والقذف.[29]

9. ان مؤشرات الدولة الهشة (سياسياً، إقتصادياً، إجتماعياً، خارجياً) التي سجلها العراق للمدة (2006- 2021)[30]، قد عملت على تقويض شرعية النظام السياسي وأثرت على أداء النخبة في عملية بناء السلام، فكانت بمثابة معوقات لبناء سلام حقيقي ودائم، وبالتالي فأن أي تقييم لأداء النخبة ودورها في عملية بناء السلام سيثبت

هشاشتها وضعف أدائها ومن ثم فشلها بسبب تلك المعوقات وفضلاً عن أسباب أخرى نابعة من النخبة السياسية نفسها.[31]

10. تحديات السلطة القضائية، منها تضخم التشريعات ومما يتعذر على القاضي تحقيق نوع من الأستقرار اللازم لأتخاذ قرار سليم، وصعوبة تنفيذ الأحكام الحائزة لدرجة البتات نظرا لوجود عقبات بعضها ذات طابع تنفيذي يرتد الى روتين المؤسسات التي تُمْنِح دور تنفيذ الأحكام القضائية، والفساد المستشري فيها، ووجود محاولات من جانب الكتل السياسية وبعض السياسيين تستهدف التدخل في العمل القضائي منها محاولة تلك الأطراف تشريع قوانين تَمَكُّنّ الممارسين للعمل السياسي من التدخل في الشأن القضائي والذي يؤثر على استقلال القضاء، والية التصويت الممنوحة لمجلس النواب على أعضاء محكمة التمييز الإتحادية ومجلس القضاء، وعدم كفاية القضاة يسهم في بطئ الإجراءات القضائية بحق الموقوفين.[32]

11. التمييز وخطاب الكراهية، برغم من أن الدستور يحظر التمييز فما تزال بعض الفئات تعاني من أشكال متعددة من التمييز وعدم المساواة، وفضلاً عن ذلك لا يوجد قانون يجرم خطاب الكراهية ضد الأقليات، وعدم قدرة الحكومة للتصدي لخطاب الكراهية على شبكة الانترنت؛ نتيجة لعدم تنظيمه بالكامل مثل: أصحاب البشرة السمراء، وأبناء الأقليات الدينية كالبهائيين.[33]

المحور الرابع: ممكنات تحقيق الهدف السادس عشر وتأثيرها على تحقيق بقية الأهداف

ان اقامة مجتمعات مسالمة يسودها العدل، أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولذلك يتوجب على الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية العمل معا لتقديم حلول دائمة لمواجهة العنف، وتحقيق العدالة، والحد من الفساد، وكفالة مشاركة شاملة للجميع، وضمان حرية التعبير عن الآراء وباستطاعة الناس المشاركة في اتخاذ القرارات التي لها صلة بمعيشتهم. وتطبيق القوانين والسياسات دون تمييز، وحل المنازعات عن طريق نظم سياسية وقضائية فعالة. واخضاع

المؤسسات الوطنية والمحلية للمساءلة.[34] وعليه يمكن تحديد ممكنات تحقيق الهدف بالآتي:

1- اعادة تأهيل المجتمعات اجتماعيا، إذ يتوجب القيام برسم واعداد السياسات العامة أجتماعياً، والتي تؤدي الى تحقيق العدالة الإجتماعية والاندماج المجتمعي في المجتمع بأكمله، عن طريق تحقيق الاندماج الإجتماعي وتعزيز قيم المواطنة، واعادة توطين النازحين، والحد من الفقر والبطالة، والنهوض بواقع المرأة، والتي ستدعم من فرص التعايش السلمي بين مكونات المجتمع، وهدم الفجوة بين المجتمع والدولة وتعزيز الثقة بينهما، والذي ينعكس على الأستقرار المجتمعي في العراق.[35]

2- تحقيق مستلزمات التعايش السلمي وتقوية ركائز بناء السلام في العراق عن طريق تعزيز النظام السياسي وترتيب أوضاعه الداخلية بشكل عادل دون تمييز، واتخاذ تدابير صريحة لمشاركة المجتمع في المصالحة الوطنية، وبناء الثقة بين مكونات المجتمع ودعم الهوية الوطنية، واحترام القانون واللجوء اليه لحسم النزاعات الداخلية، والوصول الى العدالة والمساواة في توزيع الثروات، وتقوية منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز التعايش السلمي، وإعطاء المرأة دوراً فاعلاً في عملية بناء السلام.[36]

3- التعليم والتأهيل والتدريب وبناء السلام، يؤدي التعليم دوراً كبيراً في تعزيز ثقافة السلام والتنشئة بخصوصها من أجل توفير فهم أهمية السلام في المجتمع، والذي يساعد على بناء سلام يحقق الاستقرار في العراق.[37] ويتم انجاز ذلك عن طريق تحسين البنية التحتية والمرافق الخاصة بالمدارس، واعداد منهاج تعليمي حديث ودامج ومراع للمنظور الجنساني، وتطوير مهارات المعلمين والعاملين في المدارس وقدرتهم، وخفض معدلات التسرب المدرسي وزيادة معدلات الالتحاق بالمدرسة، وتحسين الفرص التنموية المتوفرة للشباب، واصدار منح للمشاريع التجارية التي يقودها الشباب، واطلاق حملات توعية عامة واسعة للتشجيع على تمكين الشباب.[38]

4- تطبيق آليات العدالة الأنتقالية، ان نجاح عملية التحول الديمقراطي وأصلاح مؤسسات النظام السياسي وتأسيس دولة القانون يؤدي الى ضمان الاستقرار السياسي والمجتمعي وتعزيز السلام, وتفعيل دور مؤسسات العدالة الأنتقالية بالاستناد الى مقوماتها المتمثلة بالمحاكمات، ولجان التحقيق وتقصي الحقائق، وتعويض الضرر، وانصاف الضحايا، وفضلاً عن تفعيل منظمات المجتمع المدني بما يصب في مصلحة تحقيق العدالة وضمان السلام، من خلال تعزيز آليات البحث عن الحقيقة والمساءلة، ودعم مشاركة الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية، والدعوة إلى الاعتراف بحقوق الضحايا.[39]

5- اجراءات اعادة التأهيل الأمني والعسكري، ان اعادة بناء ومعالجة الخلل البنيوي في المؤسسة الأمنية ودعم وتطوير القدرات لمنتسبي القوات المسلحة ومعالجة الخلل المؤسسي وتطبيق الدستور سيؤدي الى تعزيز الأمن والأستقرار في العراق، ويوفر الظروف الأمنية لتعزيز الوحدة والتكامل الوطني عبر تسوية سلمية شاملة.[40]

6- اتباع سياسات اقتصادية تؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية، مثل: وضع الخطط التنموية الكفوءة التي تمكنها من توجيه الواردات الاقتصادية نحو المشاريع الإستراتيجية العاجلة والقادرة على حل الكثير من المشاكل الإقتصادية للبلد، وتحقيق العدالة الإقتصادية عبر اعادة توزيع الموارد الاقتصادية على الجميع وبدون استثناء، ومعالجة المشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية وأسبابها الإقتصادية البحتة مثل: البطالة والفقر، والمنح والمساعدات العاجلة وسبل توجيهها، إذ يمكن من خلالها تمكين الفئات المتضررة من نتائج الصراع على اعادة تأهيل نفسها واعمار مناطقها المدمرة، وبالتالي خلق فرصة لبناء الثقة مع السلطة، وتفعيل دور القطاع الخاص إذ يدفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال أمتلاكه لرؤوس الأموال وامكانية توفيره لآلاف فرص العمل في الشركات، وبالتالي يمكن الدولة من امتصاص البطالة والفقر ويجعلها قادرة على تنفيذ خططها التنموية بشكل سريع وفعال.[41]

7- تفكيك منظومة الفساد، والتي تتطلب وجود ارادة سياسية حازمة وجادة وفقا لرؤية واضحة تسعى لتحقيق الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية، تنفذ عدد من الاجراءات الرادعة والوقائية، كوضع قوانين وتشريعات لمكافحة الفساد والحد منه، ومن تلك القوانين: الافصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول الى المعلومات، وتغليظ الأحكام المتعلقة بالرشوة والمحسوبية والاستغلال الوظيفي.[42] وتأكيد مبدأ أستقلالية القضاء لما له من دور فعال في مواجهة الفساد والقضاء عليه، والذي يؤدي الى حسم الدعاوى المعنية بالفساد وتزويد لجان التحقيق بالعناصر الكفوءة، وتأسيس محاكم خاصة لجرائم الفساد والسرعة في حسم القضايا، ويتطلب تقوية السلطة القضائية تعديلاً دستورياً يتضمن فصل الادعاء العام عن مجلس القضاء الأعلى ليكون رقيباً على نزاهة القضاء.[43]

8- خضوع المؤسسات الرسمية للمساءلة والرقابة، حينما تشعر المؤسسات الرسمية بالرقابة والمحاسبة وتفعيل القانون، فإن مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة ستتزايد، نظراً لأهمية الرقابة والمحاسبة للمؤسسات الرسمية من أجل الدفاع عن الاصلاح المستدام والفعال.[44]

9- مكافحة خطاب الكراهية، إذ ينبغي على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية التصدي لخطاب الكراهية والحد منه باتباع عدة اجراءات منها: تفعيل المواد الدستورية والمتعلقة بحظر تلك الممارسات، والعمل بقانون العقوبات العراقي لسنة 1969 المادة (372)، والعمل بقواعد البث الإعلامي لسنة 2019، ورصد خطاب الكراهية من قبل مؤسسات متخصصة، وتحديث المناهج التعليمية لمكافحة خطاب الكراهية والتطرف والإرهاب، حماية وصيانة حقوق الأقليات بشكل عادل ومنصف.[45]

10- الحد من العنف الأسري، برغم من صدور قرار مجلس الوزراء في (2020/8/4) والمتضمن الموافقة على مشروع قانون الحماية من العنف الأسري وأرساله الى مجلس النواب، فلم يتم اقراره لعدة أسباب منها: تعارضه مع العديد من

مواد الدستور، ومخالفا لنصوص القران في مواضيع عدة، وتعارضه مع العديد من مواد قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969، ومن الناحية الاجتماعية، فمن الممكن أن يهدم الثقة والرحمة بين الزوج وزوجته مما يؤدي الى تفكيك الأسرة.[46]

11- مكافحة الجريمة المنظمة، اذ تم تشريع قانون مكافحة الاتجار بالبشر وقانون المخدرات والمؤثرات العقلية، وأتخذت وزارة الداخلية عدة اجراءات تمثلت بالقبض على المتهمين والتحقيق معهم واحالتهم للقضاء، وتم تعديل نظام دور رعاية ضحايا الاتجار بالبشر وافتتاح دار ايواء (البيت الأمن) لأستقبال ورعاية وتأهيل الضحايا ولكلا الجنسين وبالتعاون مع وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، ومتابعة قضايا العمالة الأجنبية عبر تقديم الدعم القانوني للضحايا.[47]

الخاتمة والأستنتاجات:

يعد الانسان هو محور التنمية وغايتها عبر توسيع خياراته وقدراته، اذ يمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة بأنها تلبية أحتياجات الجيل الحالي دون المساومة أو التفريط بأحتياجات الجيل القادم. وتهدف الى تحقيق الأندماج الإجتماعي والتنمية الإقتصادية وحماية البيئة، وتدور حول سبعة عشر هدفا مترابطة ومتكاملة، وأهمها الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية. ونتيجة لما شهده العراق من أزمات وما ترتب عليها من اثار على كافة مفاصل المجتمع العراقي من فقر وبطالة وتردي الخدمات وتدني التعليم والزيادة السكانية وتدهور أمني وانتشار الفساد وغيرها، والذي يتطلب مواجهة تلك التحديات عبر طرح عدة ممكنات متعلقة بتحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية، وعليه توصل الباحث الى أستنتاجات عدة منها:

1- محور السلام: يعد السلام هو حالة من الشعور بالطمأنينة والاستقرار بعيداً عن أشكال العنف كافة، وبالتالي فالسلام يعد شرط مسبق لتحقيق الاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. إذ أسهمت الهشاشة المجتمعية وتداعيات الارهاب وانتشار العنف الأسري في توفير بيئة تتسم بالعنف وعدم الاستقرار وتدهور حقوق

الأنسان. والذي يتطلب اعادة تأهيل المجتمع عبر رسم واعداد سياسات عامة اجتماعية تحقق الاندماج الإجتماعي والعدالة الإجتماعية، فالقضاء على الفقر والجوع وتوفير مياه شرب امنة وحياة صحية جيدة وتوفير تعليم وتدريب جيد وتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير فرص عمل لائقة للجميع، ويسهم في ايجاد بيئة مناسبة لنشوء مواطن ذو مستوى معيشي جيد ومتعلم ويمتلك مهارات تجعله قادراً على العمل، وبالتالي شخص منتج للمجتمع والذي يحد من انخراطه مع الجماعات الارهابية نتيجة الحاجة والجهل، وفضلاً عن ذلك فان قلة الوعي بحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين، قد تولد بيئة تتسم بالعنف الأسري، والذي يتطلب تعديل مشروع قانون حماية العنف الأسري، وبشكل لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية ومواد الدستور وعادات وتقاليد المجتمع، وللحد من تأثير الظاهرة على تفكك الأسرة العراقية مستقبلاً.

2- محور العدالة: ان المساواة في الوصول الى العدالة هو أمر ضروري لحماية حقوق الأفراد وحل النزاعات وضمان عدم تهميش الفئات السكانية، إذ تعد الجريمة المنظمة بمختلف صورها تهديداً للمجتمع العراقي. من متطلبات تحقيق التعايش السلمي احترام القانون واللجوء إليه لحسم النزاعات الداخلية واحقاق العدالة والمساواة في توزيع الثروة، وتطبيق آليات العدالة يصب في مصلحة تحقيق العدالة وضمان السلام. ولجوء الأفراد الى القضاء لحسم الخلافات دليل عن وعيهم العالي بأحترام القانون، وما يتوصل إليه من نتائج وبصورة عادلة، والعكس صحيح والذي يولد بيئة تتسم بالعنف وعدم الاستقرار وبالتالي انتهاك حقوق الأفراد. وتوفر تلك البيئة الظروف المناسبة لانتشار الجريمة المنظمة من مخدرات، والاتجار بالبشر، وغيرها، والتي تؤثر على الوضع الصحي وتهدر كرامة الفرد بجعله سلعة تباع وتشترى من جهة لأخرى وأغلب الضحايا هم من النساء والأطفال، والذي يتطلب التصدي لتلك الجرائم عبر التوعية بمخاطرها من خلال التعليم ووسائل الأعلام واعادة تأهيل الضحايا فكرياً ونفسيا لإعادة اندماجهم بالمجتمع. ويبغي مراعاة حقوق السجناء من السجون الى

اجراءات المحاكمة، والذي يتطلب وجود قضاء مستقل ونزيه وتشريعات حديثة تواكب الأحداث وتختصر التشريعات المتراكمة لنفس الموضوع.

3- محور بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة: أن نجاح عملية التحول الديمقراطي، واصلاح مؤسسات النظام السياسي، وتأسيس دولة القانون يؤدي الى ضمان الاستقرار السياسي، والمجتمعي، وتعزيز السلام. والذي يتطلب اعتماد معايير الحكم الصالح، والمتعلقة بالمشاركة، والشفافية، وحسن الاستجابة، والتوافق، والمساواة، والفعالية، والمحاسبة، والرؤية الاستراتيجية. ومن جانب آخر تسعى أهداف التنمية المستدامة الى مراعاة حقوق الانسان، وبالتالي فيمكن حصر العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الانسان بأربعة مجالات هي: المؤسسات الديمقراطية وتقديم الخدمات العامة وسيادة القانون ومكافحة الفساد. وبرغم من حصول النظام السياسي على الشرعية في الانتخابات، إلا انه أخفق بالإنجاز والذي تمثل بانتشار الفقر والبطالة وتردي الواقع الأمني والخدمي والصحي وتدهور التعليم، والذي وفر بيئة مناسبة لانتشار العنف والإرهاب وسخط الجماهير من خلال الاحتجاجات الشعبية معبرة عن المطالبة بأبسط حقوقها المشروعة. ونتيجة لضعف المساءلة والرقابة من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية، والذي أدى الى انتشار الفساد في مفاصل الدولة والذي انعكس على تردي الخدمات المقدمة للمواطن. وبالتالي فإن اعتماد المشاركة لكافة افراد المجتمع دون تمييز أو مقاطعة للانتخابات والكشف عن المعلومات أمام الجمهور وصيانة حرية الرأي والتعبير ومتابعة أثر السياسات العامة بعد التطبيق وتصحيح المسارات من بناء توافق في الآراء بين الجهات الرسمية وغير الرسمية، وتطبيق القوانين بدون تمييز، وقيام الجهات الرقابية بدورها الرقابي على مستوى البرلمان، والهيئات المستقلة، ومنظمات المجتمع المدني. ولغرض تقديم رؤية استراتيجية لوضع السياسات العامة ينبغي توافر التعداد السكاني والبيانات لكل قطاع ليتسنى لصانع القرار وضع رؤيته بصورة عقلانية وعلمية ومع مشاركة مختلف الأطراف من أحزاب

ومنظمات مجتمع مدني والقطاع الخاص، وتوافر التمويل المناسب والارادة السياسية الجادة لمواجهة المعوقات التي تعترض انجاز أهداف التنمية المستدامة.

الهوامش:

[1]– اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، العدد (142)، الكويت، 1989، ص69.

[2]– البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2015، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك– الولايات المتحدة الامريكية، 2015، ص2.

[3]– البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 1990، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك– الولايات المتحدة الامريكية، 1990، ص18.

[4]– عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2012، ص199.

[5]– عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان– الاردن، 2007، ص29.

[6]– الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تقرير رقم (1/70)، نيويورك– الولايات المتحدة الامريكية، 2015، ص ص 1–3.

[7]– الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، متوفر على الموقع الرسمي :
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/

[8]– لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين نوري، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، 2018، ص250.

[9]– وزارة التخطيط ، تقرير اجصائي: أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للأحصاء– قسم احصاءات التنمية البشرية، بغداد– العراق، 2017، ص4.

[10]– عدنان عبد الأمير مهدي، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق: الواقع والتحديات والمستقبل، دار أمجد للنشر، عمان–الاردن، 2022، ص313.

[11]– حسن سعد عبد الحميد و عدنان عبد الأمير، الوجيز في السياسات العامة العراقية بعد 2003م، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر (29\7\2016)، بحث منشور على الموقع الالكتروني:

https://democraticac.de/?p=34769

[12]– نقلا عن: أحمد عبد الله ناهي و محمد أرمين كربيت، التنمية المستدامة في العراق: التحديات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين، العدد (65)، 2021، ص ص 18– 20.

[13]– وزارة التخطيط ، تقرير اجصائي: أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للأحصاء– قسم احصاءات التنمية البشرية، بغداد– العراق، 2018، ص7.

[14]– وزارة التخطيط، المجموعة الأحصائية السنوية (2022–2023)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية النشر والعلاقات، العراق–بغداد، 2023، ص55.

[15]– الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك– الولايات المتحدة الامريكية، 2016، ص42.

[16]– مجموعة باحثين، انفاذ الهدف (16) في العراق (السلام والعدل والمؤسسات الفعالة)، ط1، دار قناديل، بغداد – العراق، 2019، ص ص: 26–35.

[17]– مكتب حقوق الأنسان في المفوضية السامية التابعة للامم المتحدة لحقوق الانسان في العراق، تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق، مكتب حقوق الأنسان في بعثة الأمم المتحدة، جينف– سويسرا، 2014، ص ص 4–7.

[18]– الأمم المتحدة– الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان، رقم التقرير (A/HRC/WG.6/34/IRQ/3)، نيويورك– الولايات المتحدة، 2019، ص14.

[19]– جميل أبو العباس زكير، التطرف الفكري نشأته وأسبابه واثاره وطرق علاجه، ط2، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، 2020، ص158.

[20]– وزارة التخطيط ، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للأحصاء– قسم احصاءات التنمية البشرية، بغداد– العراق، 2019، ص51.

[21]– أسراء شاكر، أخبار الجريمة المنظمة في الفضائية العراقية، مجلة الباحث، العدد (29)، جامعة كربلاء، 2018، ص457.

[22]– مجموعة باحثين، انفاذ الهدف (16) في العراق (السلام والعدل والمؤسسات الفعالة)، مصدر سبق ذكره، ص 38.

[23]– وزارة التخطيط، المجموعة الأحصائية السنوية (2022–2023)، مصدر سبق ذكره، ص774.

[24]– فريال مشرف عيدان، الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد 2003، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (56)، الجامعة المستنصرية، 2017، ص 227.

[25]– منظمة الشفافية العالمية، مؤشر مدركات الفساد، متاح على الرابط الألكتروني:
https://www.transparency.org/country/IRQ

[26]– محمد محي محمد، متطلبات التعافي المستدام لمجتمعات ما بعد النزاع: العراق بعد العام 2017 انموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2023، ص168.

[27]– وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، بغداد– العراق، 2021، ص 10.

[28]– مدير حماية الأسرة والطفل في وزارة الداخلية اللواء عدنان حمود سلمان، "للرجال نصيب".. إحصائية عن نسب حالات العنف الأسري حسب نوع الضحايا، مقابلة مع وكالة بغداد اليوم، تاريخ النشر (15\9\2023)، تاريخ الاطلاع (19\3\2024)، متوفر على الموقع الالكتروني:
https://baghdadtoday.news/html

[29]– نقلا عن: الأمم المتحدة– الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان، رقم التقرير (3/IRQ/34/6A/HRC/WG.)، مصدر سبق ذكره، ص8.

[30]– مؤشرات الدول الهشة، صندوق دعم السلام (FFP)، متوفر على الموقع الالكتروني:
https://fragilestatesindex.org/indicators/p1/.

[31]– مريم محمد حسين، النخبة السياسية وبناء السلام الاليات والمعوقات: دراسة في نماذج مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2022، ص172.

[32]– مجموعة باحثين، انفاذ الهدف (16) في العراق (السلام والعدل والمؤسسات الفعالة)، مصدر سبق ذكره، ص ص 107–109.

[33]– نقلا عن: الأمم المتحدة– الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان، رقم التقرير(.3/IRQ/34/6A/HRC/WG)، مصدر سبق ذكره، ص ص 3–4.

[34]– الأمم المتحدة، البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة، تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية: لماذا هما مهمين؟، ص1، متوفر على الموقع الالكتروني:

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar.pdf

[35]– محمد محي الجنابي، سياسات اعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2014، ط1، دار دجلة، عمان– الأردن، 2019، ص ص 242–256.

[36]– ابتسام محمد العامري، دور التعايش السلمي في توطيد السلم الأهلي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مؤتمر الأستقرار الأمني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مركز الدراسات الأستراتيجية، جامعة بغداد، 2017، ص3.

[37]– نقلا عن: باسم علي خريسان، بناء السلام: دراسة في اليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018، ص148.

[38]– مجموعة باحثين، ستراتيجية للسلام في العراق: برنامج مصالحة وطنية مراع لنوع الجنس، ط2، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، واشنطن– الولايات المتحدة الأمريكية، 2018، ص ص 37–42.

[39]– زينب عارف عبد الحسين، العدالة الانتقالية وبناء السلام في العراق بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2022، ص 98.

[40]– محمد محي الجنابي، سياسات اعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2014، مصدر سبق ذكره، ص202.

[41]– نقلا عن: صدام عبد الستار و علي محمد علوان، بناء السلام بعد الصراع، مجلة دراسات دولية، العدد (77)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2019، ص ص 181– 183.

[42]– عائدة عبد الكريم صالح، دور الحوكمة والياتها في الحد من الفساد الاداري، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد الخاص، 2022، ص231.

[43]– نقلا عن: ايات محمد سعود، الية مكافحة الفساد الاداري في العراق، الحوار المتمدن، منشورة بتاريخ (2018/1/12)، متاحة على الرابط الألكتروني:
http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?nid=2926367

[44]– مجموعة باحثين، انفاذ الهدف (16) في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 157.

[45]– محمد عبد الكاظم العكيلي، خطاب الكراهية بداية التطرف العنيف، مركز النهرين للدراسات الأستراتيجية، مقالة منشورة بتاريخ (2020/8/25)، متوفرة على الموقع الالكتروني:
https://www.alnahrain.iq/post/527

[46]– مصدق عادل، قراءة تحليلية ناقدة في مشروع قانون الحماية من العنف الأسري لسنة 2020، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مقالة منشورة بتاريخ (2020/8/13)، متوفرة على الموقع الألكتروني:
https://www.hcrsiraq.net/804/2020/08/13/

[47]– الأمم المتحدة– الجمعية العامة، العراق: التقرير الوطني المقدم وفقا للفقرة (5) من مرفق قرار مجلس حقوق الأنسان، رقم التقرير (A/HRC/WG.6/34/IRAQ/1)، مجلس حقوق الأنسان، نيويورك– الولايات المتحدة، 2019، ص19.

قائمة المصادر:

اولا: الكتب:

1– أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية–مصر، 2012

2- جميل أبو العباس زكير، التطرف الفكري نشأته وأسبابه واثاره وطرق علاجه، ط2، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، 2020.

3- عبد الجبار محمود العبيدي، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2012.

4- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان- الاردن، 2007.

5- عدنان عبد الأمير مهدي، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق: الواقع والتحديات والمستقبل، دار أمجد للنشر، عمان-الاردن، 2022

6- عدنان فرحان عبد الحسين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، مركز العراق للدراسات، بغداد-العراق، 2015

7- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، العدد (142)، الكويت، 1989

8- مجموعة باحثين، انفاذ الهدف (16) في العراق (السلام والعدل والمؤسسات الفعالة)، ط1، دار قناديل، بغداد – العراق، 2019.

9- مجموعة باحثين، أستراتيجية للسلام في العراق: برنامج مصالحة وطنية مراع لنوع الجنس، ط2، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية، 2018.

10- محمد محي الجنابي، سياسات اعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع: دراسة حالة العراق بعد أحداث عام 2014، ط1، دار دجلة، عمان- الأردن، 2019.

11- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2017

12- نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسن أبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في قطر الانجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الدوحة-قطر، 2008

ثانيا: الرسائل والاطاريح:

1- زينب عارف عبد الحسين، العدالة الانتقالية وبناء السلام في العراق بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2022.

2- محمد محي محمد، متطلبات التعافي المستدام لمجتمعات ما بعد النزاع: العراق بعد العام 2017 انموذجا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2023.

3- مريم محمد حسين، النخبة السياسية وبناء السلام الاليات والمعوقات: دراسة في نماذج مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2022.

ثالثا: المجلات والدوريات

1- ابتسام محمد العامري، دور التعايش السلمي في توطيد السلم الأهلي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مؤتمر الأستقرار الأمني والمجتمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، مركز الدراسات الأستراتيجية، جامعة بغداد، 2017.

2- أحمد عبد الله ناهي و محمد أرمين كربيت، التنمية المستدامة في العراق: التحديات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، العدد (65)، 2021.

3- أسراء شاكر، أخبار الجريمة المنظمة في الفضائية العراقية، مجلة الباحث، العدد (29)، جامعة كربلاء، 2018.

4- باسم علي خريسان، بناء السلام: دراسة في اليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2018.

5- صدام عبد الستار و علي محمد علوان، بناء السلام بعد الصراع، مجلة دراسات دولية، العدد (77)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2019.

6- عائدة عبد الكريم صالح، دور الحوكمة والياتها في الحد من الفساد الاداري، مجلة كلية الكوت الجامعة، العدد الخاص، 2022

7- فريال مشرف عيدان، الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد 2003، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (56)، الجامعة المستنصرية، 2017.

8- لبنان هاتف الشامي واسراء علاء الدين نوري، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، 2018.

التقارير:

1- الأمم المتحدة- الجمعية العامة، العراق: التقرير الوطني المقدم وفقا للفقرة (5) من مرفق قرار مجلس حقوق الأنسان، رقم التقرير (A/HRC/WG.6/34/IRAQ/1) مجلس حقوق الأنسان، نيويورك- الولايات المتحدة، 2019.

2- الأمم المتحدة- الجمعية العامة، مجلس حقوق الانسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان، رقم التقرير(A/HRC/WG.6/34/IRQ/3)، نيويورك- الولايات المتحدة، 2019.

3- الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيويورك- الولايات المتحدة الامريكية، 2016.

4- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 1990، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك- الولايات المتحدة الامريكية، 1990.

5- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2015، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك- الولايات المتحدة الامريكية، 2015.

6- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تقرير رقم (1/70)، نيويورك- الولايات المتحدة الامريكية، 2015.

7- مكتب حقوق الأنسان في المفوضية السامية التابعة للامم المتحدة لحقوق الانسان في العراق، تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق، مكتب حقوق الأنسان في بعثة الأمم المتحدة، جينف- سويسرا، 2014.

8- وزارة التخطيط ، التقرير الأحصائي لأهداف التنمية المستدامة، قسم أحصاءات التنمية البشرية، بغداد- العراق، 2022.

9- وزارة التخطيط ، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للأحصاء- قسم احصاءات التنمية البشرية، بغداد- العراق، 2019.

10- وزارة التخطيط ، تقرير اجصائي: أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للأحصاء- قسم احصاءات التنمية البشرية، بغداد- العراق، 2017.

11- وزارة التخطيط ، تقرير اجصائي: أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للأحصاء- قسم احصاءات التنمية البشرية، بغداد- العراق، 2018.

12- وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، بغداد- العراق، 2021.

رابعا: الانترنت

1- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، متوفر على الموقع الرسمي :
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

2- حسن سعد عبد الحميد و عدنان عبد الأمير، الوجيز في السياسات العامة العراقية بعد 2003م، المركز الديمقراطى العربى، تاريخ النشر (2016\7\29)، بحث منشور على الموقع الالكتروني:
https://democraticac.de/?p=34769

3- منظمة الشفافية العالمية، مؤشر مدركات الفساد، متاح على الرابط الألكتروني:
https://www.transparency.org/country/IRQ

4- مؤشرات الدول الهشة، صندوق دعم السلام (FFP)، متوفر على الموقع الالكتروني:

https://fragilestatesindex.org/indicators/p1/.

5- الأمم المتحدة، البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة، تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية: لماذا هما مهمين؟، ص1، متوفر على الموقع الالكتروني:

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar.pdf

6- ايات محمد سعود، الية مكافحة الفساد الاداري في العراق، الحوار المتمدن، منشورة بتاريخ (2018/1/12)، متاحة على الرابط الألكتروني:

http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?nid=2926367

7- محمد عبد الكاظم العكيلي، خطاب الكراهية بداية التطرف العنيف، مركز النهرين للدراسات الأستراتيجية، مقالة منشورة بتاريخ (2020/8/25)، متوفرة على الموقع الالكتروني:

https://www.alnahrain.iq/post/527

8-مصدق عادل، قراءة تحليلية ناقدة في مشروع قانون الحماية من العنف الأسري لسنة 2020، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مقالة منشورة بتاريخ (2020/8/13)، متوفرة على الموقع الألكتروني:

https://www.hcrsiraq.net/804/2020/08/13/

خامسا: المصادر الاجنبية

1- Jeffrey Sachs & others, SDG Index and Dashboards Report, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, USA-NEW YORK, 2017.

2- Jeffrey Sachs & others, Sustainable Development Report, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network, USA-NEW YORK, 2023.